قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٦٩ (١٩٨٠)

بتاريخ ٢٠ أيار (مايو) ١٩٨٠

مطالبة إسرائيل مجددا بإلغاء الإجراءات المتخذة ضد القادة الفلسطينية الثلاثة

إن مجلس الامن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ١٣ أيار (مايو) ١٩٨٠ (S/13938)،

إذ يذكر باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، خصوصا المادة (١) التي تنص على أن " تتعهد الأطراف المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتضمن هذا الاحترام في جميع الظروف "، والمادة (٤٩) التي تنص على أن " تمنع عمليات النقل الفردية والجماعية القسرية، وكذلك عمليات إبعاد الاشخاص المحميين من المنطقة المحتلة إلى منطقة القوة المحتلة، أو إلى أي بلد آخر، محتل أو غير محتل، بصرف النظر عن دوافعها"،

١. **يشجب** بقوة عدم قيام حكومة إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٦٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٨ أيار (مايو) ١٩٨٠؛

٢. **يدعو** حكومة إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، إلى إلغاء الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلية بطرد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول وقاض الخليل الشرعي، وإلى تسهيل عودة القادة الفلسطينيين المطرودين فورا بحيث يمكنهم استئناف الوظائف التي جرى انتخابهم لها وتعيينهم فيها ؛

٣. **يثني** على الأمين العام للجهود التي بذلها، ويطلب إليه الاستمرار في جهوده من أجل ضمان التنفيذ الفوري لهذا القرار وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بنتيجة جهوده في أقرب وقت ممكن .

تبنى المجلس هذا القرار،
في جلسته رقم ٢٢٢٣، بـ ١٤ صوتا
مع القرار مقابل لا أحد ضده وامتناع ١
كالآتي:

مع القرار: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، البرتغال، بنغلادش، تونس، جاميكا، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، زامبيا، الصين، فرنسا، الفلبين، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر.

ضد القرار: لا أحد.

امتناع: الولايات المتحدة الأميركية.

المصدر: **قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٧٥- ١٩٨١**، تقديم الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد، مراجعة وتدقيق جورج طعمة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٤.